مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ملف خاص
عن بيداغوجيا الإدماج

- الإصلاح التربوي وأوراش مدرسة المستقبل
- البرنامج الاستعجالي بعد سنة من التفعيل !!!
- مشكل العنف المدرسي في المغرب
- تنمية وتطوير مهارة القراءة وزيادة الاستيعاب
- المدرسة والتنشئة الاجتماعية
- العلاقات التربوية بين المعلم والمتعلم

العدد الخامس والأربعون -أكتوبر 2010

الإصلاح التربوي وأوراش مدرسة المستقبل

عبد اللطيف المودني*

ثلاثة توضيحات أولية تنطلق منها هذه المساهمة في محاولة مقاربة أسئلة الإصلاح التربوي وأوراش مدرسة المستقبل:

يتعلق التوضيح الأول بكون هذه المساهمة تعد خلاصة أولية لمشروع متكامل، يوجد قيد الإنجاز، حول واقع المدرسة المغربية وآفاقها. لذلك فالأفكار المتضمنة فيها تمثل لحظة في مسار دينامي لاجتهاد شخصي وجماعي في هذا الموضوع؛

يهم التوضيح الثاني مفهوم المدرسة، الذي يستعمل في هذا السياق بمدلوله الشامل الذي يحيل إلى التعليم المدرسي والجامعي والتكوين المهني ....، أي مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين؛

أما التوضيح الثالث، فمفاده أن توظيف المقاربة المستقبلية، من خلال اقتراح مداخل ممكنة لأوراش مدرسة المستقبل، إذا كان ملزما بمراعاة القواعد العلمية لهذه المقاربة، التي تجعل من التوقع مشروعا ممكن التحقق، كلما تم استحضار الموازنة بين الطموح والواقعية، كما تجعل من الاستشراف تخطيطا تقريبيا لأفق آت؛ فإن ذلك لا يلغي كون كل استشراف، هو في إحدى معانيه، نافذة مفتوحة على الحلم والتطلع المشروع نحو مستقبل أفضل؛ نافذة شكلت دوما بداية الطريق نحو سريان دينامية واسعة للإصلاح والتجديد والتغيير.

في ارتباط بهذه التوضيحات، تمة ثلاثة اعتبارات تقترح هذه المساهمة استحضارها، بوصفها موجهات مؤطرة لمقاربة هذا الموضوع:

* المجلس الأعلى للتعليم.

يتمثل الاعتبار الأول في كون الإصلاح التربوي مقترنا بأوراش مدرسة المستقبل هو موضوع يسائل مختلف مكونات الأمة دولة ومجتمعا، وذلك من منطلق أن واقع المدرسة المغربية وآفاقها يعد شأنا يهم جميع المغاربة دون استثناء؛

يتجلى الاعتبار الثاني في كون مساءلة قضايا المدرسة المغربية وإصلاحها المستمر والتطلع نحو مستقبلها يشكل اليوم ورشا خصبا للتفكير والاقتراح والعمل. وهو ورش أضحى يفرض راهنيته وإلحاحيته، ولاسيما بالنظر إلى كونه يأتي في سياق لحظة قوية من زمن العشرية التي خصصها المغرب لتجديد مدرسته الوطنية؛ زمن يشارف على انتهاء شوط وازن وبداية آخر، مما يجعل الفرصة مواتية لاستخلاص دروس المرحلة المنصرمة من سيرورة الإصلاح التربوي، في ضوء التقويمات المنجزة في شأنها، للتمكن من الاستشراف الرصين والواثق لآفاقه المقبلة؛

أما الاعتبار الثالث، فيتحدد في سعي جانب أساسي من هذه المساهمة إلى القيام بنوع من الاستباق لآفاق المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وإن كان الواقع الحالي لتلك المنظومة ما يزال يواجه بعض الصعوبات والإشكاليات الوازنة. لذلك، تمة سؤالان منهجيان يبدو من المفيد طرحهما، في استحضار لهذا الواقع : ما هي الأهمية التي يكتسيها التفكير في أوراش مدرسة المستقبل في المرحلة الراهنة؟ وكيف يتعين تنظيم هذا النوع من التفكير؟

في محاولة الجواب عن هذين السؤالين، يمكن افتراض وجود اقتناع متقاسم مفاده أن تجاوز الاختلالات التي قد تعتري واقع المنظومة التربوية، إذا كان يتطلب استخلاص العبر من مكامن قوتها وضعفها، المرتبطة بالحاضر وبمخلفات الماضي، فإنه يستدعي بالضرورة بناء رؤية لمدرسة المستقبل، يكون السعي إلى تحقيقها سبيل المعالجة ومحرك التغيير، في اتجاه الارتقاء بالمنظومة التربوية؛ رؤية يتعين أن تقوم على برامج إصلاحية متجددة، توازن بين الطموح والواقع، وتزاوج بين التخطيط والإنجاز، مرتكزة في بلوغ ذلك على ثلاثة مستلزمات : الاجتهاد؛ التقويم والفعل.

الاجتهاد المقرون بالالتزام والتفاؤل، الذي يقتضي تجاوز الشعور باليأس والفشل، والتحلي بالمثابرة وطول النفس، سواء في التعبئة وبذل المجهود أو في ابتكار حلول وأساليب عمل ناجعة، أو في تلمس نتائج إصلاح صعب يهم منظومة تعد بطبيعتها معقدة ومتشعبة؛

التتبع اليقظ والتقويم المنتظم لأداء المنظومة ولإنجازيتها، بالاستناد إلى مؤشرات ومناهج علمية، مع الانفتاح على النقاش المتعدد، من أجل التحيين المستمر للرؤية المستقبلية؛

الانتقال إلى الفعل، وذلك بتضافر جهود الجميع، كل حسب موقعه ودوره، من أجل ربح رهان مدرسة وطنية بهوية مغربية وبالمعايير المرجعية للجودة، على الصعيد العالمي.

وإذا كان من الواجب اليوم تركيز الجهود على إنجاح مدرسة الحاضر والغد القريب، فمن المفيد أيضا القيام بمحاولة أولية لاستشراف آفاق المدرسة الافتراضية لمغرب المستقبل، مع الانطلاق من مبدإ أساسي يتمثل في كون البناء الفعلي لهذه المدرسة يعد مسؤولية متقاسمة بين أجيال اليوم والغد.

في ضوء هذه الوقفة المنهجية، تنتظم هذه المساهمة وفق المحاور الأربعة التالية:

أولا : الرهان على التربية والتكوين بوصفه خيارا وطنيا استراتيجيا؛

ثانيا : وقفة مقتضبة على عشرية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛

ثالثا : مقومات ومستلزمات إنجاح الإصلاحات التربوية؛

رابعا : مداخل أولية للنقاش حول أوراش مدرسة مغرب المستقبل.

في محاولة تحليل عناصر المحور الأول، يمكن التأكيد على أربعة رهانات رئيسة:

أولا : إن قضايا التربية والتكوين، وخصوصا منها التعليم الأساسي الإلزامي تقع في عمق رهان الهوية الوطنية، بمختلف مكوناتها؛ ففي عالم متغير، حامل لوسائط وقيم متعددة، تعد المدرسة درعا مجتمعيا بالغ الأهمية لصيانة الثوابت الوطنية، وإذكاء الشعور بالانتماء للأمة، وتجسيد تعدد وثراء روافد الهوية المغربية. ضمن هذا المنظور، فبقدر ما يتعين على المدرسة القيام بدورها المحوري في تعميق الاعتزاز بالذات الوطنية، بقدر ما تقع على عاتقها مهمة تربية الناشئة على احترام الانتماءات الأخرى، في انفتاح دائم على الغير وعلى القيم الكونية.

ثانيا : في ارتباط بأسئلة الهوية، توجد المدرسة في صميم ربح رهان ثان، هو رهان المواطنة والديموقراطية. وتضطلع المدرسة بدورها المحوري في هذا المجال عبر قناتين أساسيتين:

التربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وفضائل السلوك المدني والتشبع بمنهجية النقاش البناء والفكر النقدي، وإشاعة ثقافة الاستحقاق؛

ترسيخ الممارسة الديموقراطية في الفضاءات التعليمية والتكوينية والتدبيرية، سواء في الفصل الدراسي أو في مجالس المؤسسات المدرسية والجامعية والتكوينية، أو في المجالات الموازية.

ذلك أن استمرارية توطيد البناء الديموقراطي ببلادنا، بقدر ما تتم من خلال الإصلاحات الجارية، بقدر ما تقع على عاتق نخب الغد، التي تمثلها الناشئة المتعلمة اليوم.

ثالثا : توجد منظومة التربية والتكوين في قلب تحد ثالث استراتيجي بالنسبة للمغرب، وهو تحدي الاندماج الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة، بوصفه أفقا كونيا يستقطب كل الدول، وفرصة حقيقية لبلادنا من أجل اختصار المسافة وتحقيق الإقلاع.

فتعبئة منظومة التربية والتكوين، إلى جانب القطاعات الاقتصادية، من أجل رفع هذا التحدي هو خيار مركزي لربح معركة التنافسية الدولية والاندماج المثمر في الاقتصاد العالمي؛ اقتصاد قوامه التحكم في المعرفة والذكاء والابتكار والإنتاجية الفكرية.

وهكذا، فتنافسية المغرب، كأمة ومقاولات وأفراد، لا يمكن أن تكون في مستوى التباري الدولي والجهوي، إلا إذا نجح في رفع مستويات التمدرس، وجودة التعلمات، والملاءمة الدائمة للمضامين والتقنيات التكوينية. كما لن يتأتى ذلك دون تمكن أوسع شرائح المجتمع من اللغات الحية ومن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

وفي الوقت الذي تتم فيه مراجعة التصورات والاستراتيجيات القائمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي عبر العالم، من خلال بروز أقطاب معرفية أكثر تنافسية، في آسيا على الخصوص، ومن خلال إعادة انتشار الكفاءات العلمية والتقنية (في ارتباط باستراتيجيات الدول الكبرى في مجالي التنافسية الدولية والهجرة)، فإن المطروح على بلادنا هو أن تستفيد من هذه الدينامية الكونية، وأن تنخرط بحزم وسرعة في هذا المجال الحيوي.

علاقة بذلك، فإن مستقبل الجامعة يتحدد، بقدر كبير، بمستقبل البحث العلمي، والعكس صحيح. في هذا الإطار، فبمقدور بلادنا أن تحقق طفرة نوعية في هذين المجالين، وذلك عبر الرفع من مؤشراتها، سواء المتعلقة منها بنسب التمدرس في التعليم العالي، أو بحجم الإنفاق في البحث العلمي والتقني، أو بمستوى الاستثمار في مسالك التكوين والبحث، ذات القيمة العالية المضافة.

وبدوره، فإن التكوين المهني سيظل قاطرة للتأهيل والتمهين بقدر ما سيعزز قدراته في تجديد تكويناته في استجابة دائمة لمتطلبات النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا : هناك رهان محوري آخر على المنظومة الوطنية للتربية والتكوين الإسهام في كسبه، يتعلق بالرفع من مؤشرات التنمية البشرية والإدماجية لبلادنا.

فمن المعلوم أن أول مظاهر النقص التي ما تزال تعاني منها بلادنا، تتمثل، على الخصوص، في استمرار آفة الأمية، وارتفاع نسب الهدر والفشل المدرسي، بالإضافة إلى وجود مئات الآلاف من اليافعين خارج المنظومة التربوية.

لذلك، فإن المهمة المطروحة على المدرسة والفاعلين فيها، لا تنحصر فقط في تجاوز اختلالاتها الداخلية، التي تتحمل جانبا من المسؤولية في تدني مؤشرات التنمية البشرية ببلادنا، بل تتمثل أيضا في قدرتها على أن تكون أداة طبيعية للرفع من مستوى تلك المؤشرات. وذلك :

عبر اضطلاعها بمهمتها الأولى في تعبئة الإمكانات الذاتية للأفراد وتحرير طاقاتها، لتكون قادرة على المبادرة والابتكار، وعلى الاندماج الفاعل في الحياة المهنية والاجتماعية؛

وكذا عبر جعلها آلية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والارتقاء الاجتماعي، بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

ثم عبر توظيفها السليم، وكما هو شأن الكثير من البلدان، كفضاء للاستهداف الناجع لبعض السياسات الاجتماعية، من قبيل الصحة والدعم الاجتماعي وبرامج محاربة الفقر.

انطلاقا من هذه الرهانات الأربعة، وجب التأكيد على أن مستقبل بلادنا مرتبط إلى حد كبير بالاستثمار في الرأسمال البشري ومن ثم بمستقبل المدرسة التي يعهد لها بالدرجة الأولى الاضطلاع بهذا الدور؛ ذلك أن المدرسة هي مرآة متجددة لمجتمع يتغير، مما يجعلها مدعوة إلى إصلاح دوري يمكنها من المواكبة المستمرة للمستجدات، ومن إعداد مواطن متجدد الكفايات والتأهيل.

فهل تمكنت المدرسة المغربية، ولاسيما في سياق العشرية الأخيرة المخصصة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، من تحقيق هذا الهدف؟

يقدم المحور الثاني من هذه المساهمة إجابة مركزة عن هذا السؤال من خلال وقفة جد مقتضبة على عشرية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

لقد نهج المغرب طريق الإصلاح العميق والشامل لمنظومته التربوية، وهو يستحضر في ذلك، بهذا القدر أو ذاك، كل الرهانات التي سبق الحديث عنها. ويمكن الجزم بأن بلادنا قد قطعت اليوم أشواطا مهمة في هذا الطريق.

ذلك أن العشرية الحالية، التي خصصتها بلادنا لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين،

مكنت من تحقيق منجزات مهمة، ولاسيما في الجوانب الكمية للتمدرس، وفي وضع اللبنات المؤسساتية والتدبيرية والبيداغوجية، سواء في التعليم المدرسي أو الجامعي. غير أن هناك بعض التعثرات التي ما تزال قائمة، خصوصا بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بجودة التدريس والتعلمات، بما في ذلك التمكن من الكفايات اللغوية، وكذا فيما يتعلق بحكامة المنظومة، ومسألة النهوض الفعلي بهيئة ومهنة التدريس والتكوين، وتنمية البحث العلمي وإشكالية تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، ومسألة ضعف التعبئة حول المدرسة، وتراجع الثقة فيها.

من أجل استدراك هذه التعثرات وغيرها، وفي اتجاه معالجة بعض الإشكاليات الأفقية التي تعاني منها المنظومة، وبغية إعطاء نفس جديد للإصلاح، يجدر التذكير بأن القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين أعطت الانطلاقة لبرنامج استعجالي بمشاريع تهم على الخصوص: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم؛ حفز المبادرة والتميز؛ النهوض بالموارد البشرية للمنظومة وحكامتها؛ إلى جانب تطوير قطاع التكوين المهني؛ والرفع من طاقته الاستيعابية وتحسين عرضه التكويني في تلاءم مع متطلبات المحيط الاقتصادي.

وإسهاما من المجلس الأعلى للتعليم في إنجاح هذا الورش الحاسم، فان مختلف مكوناته ولجانه الدائمة، والهيئة الوطنية للتقويم لديه، تنكب اليوم على إعداد مشاريع ومبادرات تندرج في صميم التحضير لمستقبل المدرسة المغربية، وتهم على الخصوص اقتراح:

تصور جديد للنهوض بمهام وأدوار الفاعلين التربويين، ولاسيما هيئات التدريس والتكوين والتفتيش والإدارة التربوية؛

خارطة طريق لتحسين تمكن المتعلمين من الكفايات اللغوية؛

برامج جديدة للتمدرس الاستدراكي (التربية غير النظامية) ومحاربة الأمية ؛

آليات محفزة على تقوية وتطوير شراكة مؤسساتية مستديمة من أجل المدرسة المغربية؛

إرساء وترسيخ برنامج وطني، من شأنه أن يشكل مرجعية مغربية في مجال التقويم المنتظم للتحصيل الدراسي؛

تكريس تقليد الإنجاز المنتظم لتقرير حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها، مع إنجاز تقرير أو تقارير موضوعاتية بين كل عمليتي تقويم شامل للمنظومة، وذلك بسند علمي من قبل الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس الأعلى للتعليم.

مع كل هذه الجهود الحالية والسابقة، فان الإصلاح التربوي يظل دوما في حاجة إلى فضاءات لإذكاء النقاش المتعدد حول نتائجه وآفاقه، وللقيام بتفكير فردي وجماعي حول مستقبل المدرسة، الذي لا ينفصل عن الأهمية القصوى لبلورة استراتيجيات متجددة لهذا الإصلاح.

لذلك، فالمدخل الأساس للتفكير في مستقبل المدرسة يتمثل، أولا وقبل كل شيء، في الاستحضار الدائم للمقومات الواجب توفرها في كل مشروع لإصلاحها؛ وهو ما يشكل المحور الثالث من هذه المساهمة؛ مقومات تتمثل بالأساس فيما يلي :

ضرورة توفر إرادة سياسية حازمة، من قبل الدولة ومختلف مكونات المجتمع، معززة على الخصوص بانخراط ملتزم للفاعلين التربويين، بوصفهم القلب النابض لإصلاح المدرسة والمحرك الأساس لتجديدها.

واقعية الأهداف وقابليتها للإنجاز، ضمن إطار مرجعي تعاقدي للإصلاح. في هذا السياق، فإن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ما يزال يشكل الإطار المرجعي الحالي لإصلاح منظومتنا التربوية، كان وسيظل إطارا مرنا ومفتوحا على كل الإغناءات والملاءمات، الكفيلة بتحيينه المستمر ليواكب المستجدات، وذلك ضمن مقاربة تتفاعل فيها صناعة القرار مع نتائج النقاش البناء والمتعدد، ومع البحث والخبرة والدراسات الاستشرافية المطبقة على التربية والتكوين ؛

اعتماد منهجية ناجعة للتطبيق، تراعي الأولويات وتفي بالمواعد وبالبرمجة الزمنية للإنجاز؛

الضرورة الحاسمة لريادة قوية وحكامة جيدة، على المستويين المركزي واللامتمركز للمنظومة؛ ريادة وحكامة قوامهما نجاعة التدبير، تعبئة الموارد البشرية والمادية، ترسيخ المسؤولية، وثقافة المشاركة والمحاسبة بناء على المشاريع ونتائج تنفيذها؛

تعبئة والتزام الفاعلين الأساسيين وانخراط الشركاء وفق قواعد مؤسساتية لشراكة منظمة هادفة وخاضعة للتقويم كي تتسم بالنجاعة والاستدامة؛

توفير الشروط والوسائل اللازمة للتفعيل، أو بعبارة أخرى، تسديد فاتورة الإصلاح؛

التدبير المرن لمقاومات الإصلاح والتغيير؛

التواصل حول الإصلاح والتتبع اليقظ لسير أوراشه؛

التقويم المنتظم لمسار الإصلاح، من أجل اتخاذ التدابير التصحيحية، والإسهام في توجيه الآفاق المقبلة.

في ضوء هذه الإشارة المقتضبة لمقومات الإصلاح التربوي، وبدل إنتاج خطاب جاهز حول ملامح مدرسة الغد، تقترح هذه المساهمة في محورها الأخير، علاوة على ما سبق، بعض المداخل الأولية الممكنة لأوراش مدرسة مغرب المستقبل، وذلك بالتركيز على سبع مكونات : المتعلم؛ الفاعل التربوي؛ النموذج البيداغوجي؛ المؤسسة؛ الشركاء؛ المجتمع؛ ثم الانفتاح على العالم.

تقع هذه المكونات في صميم بعض الأوراش الكبرى التي يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

أولا، مدرسة تضع المتعلم في قلب انشغالاتها، وغاية نجاحها، حيث توفر مقعدا لكل طفل في سن التمدرس، وتحتفظ به على الأقل إلى غاية استيفاءه مرحلة التعليم الإلزامي، لتمنحه خيارات دراسية أو تكوينية متنوعة تستجيب لميولاته ولحاجات المجتمع ولمتطلبات العصر. متعلم متمكن من المعارف والمناهج المؤهلة ومتقن للغات بلده وللغات العصر؛ متعلم بمواصفات كونية، يسعى إلى الامتياز، ويحظى بأكبر حظوظ النجاح المهني في إطار الجدارة والاستحقاق، وفي مراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص، مما يعزز ثقته وثقة أسرته في المدرسة؛

ثانيا، مدرسة تضطلع على نحو ناجع بوظائفها المتمثلة على الخصوص في التعليم والتعلم؛ التربية والتنشئة الاجتماعية، والتأهيل، بفضل فاعلين تربويين ملتزمين برسالتهم التربوية، متمتعين بحقوقهم وبكل المحفزات المادية والمعنوية المشجعة على العمل، ومجتهدين في أداء واجباتهم المهنية؛

ثالثا، مدرسة تزاوج بين وحدة المرتكزات والاستناد إلى نموذج بيداغوجي بهوية مغربية، منفتح على المنظومات التربوية العالمية، ومواكب للمستجدات وبين تعددية الأساليب، سواء في عرضها التربوي أو في انفتاحها على مختلف المقاربات المتوافرة في السوق البيداغوجية أو أيضا في خصوبة مشاريعها التربوية.

ضمن هذا النموذج المتماسك بمقومات وحدته والغني بتنوع أساليبه يمكن أن ينتظم التعليم العمومي والتعليم الخاص وفق إطار تعاقدي يرسخ لهوية مدرسة مغربية تتنافس مؤسساتها تبعا لمعايير شفافة للامتياز على استهداف الارتقاء المطرد بجودة التربية والتكوين.

رابعا، مدرسة تتمتع مؤسساتها باستقلالية موسعة قوامها التعاقد وابتكار المشاريع وتنويع العرض التربوي وتشجيع التفوق، على أساس ترسيخ المسؤولية والمحاسبة؛ مؤسسات تتوفر على الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح مشروعها المواكب لمتطلبات الرفع من جودة التعلمات، وجامعات تمنح تكوينات متلائمة مع حاجيات البلاد ومتطلبات العصر، وتحفز البحث العلمي، وتشكل قاطرة لتنمية البلاد، إلى جانب تكوين مهني مؤهل بتكوينات مستشرفة باستمرار لمهن المستقبل؛

خامسا، مدرسة في مستوى تطلعات مرتاديها والفاعلين فيها ومعها، تعمل بتنسيق وتناغم مع كل شركاءها؛ شركاء منخرطون في إنجاح الإصلاحات، ومسهمون في الرفع من جودة المدرسة، في إطار علاقة ربح متبادل ؛

مدرسة تسهم بالملموس في التنمية الفعلية لبلادها ومجتمعها؛ مجتمع معبأ باستمرار لإنجاح المدرسة، واع بأن مستقبله رهين بمستقبلها، متضامن معها ومنخرط في إنجاحها، يثق فيها وفخور بها. تلك المدرسة ذات العمق البيداغوجي والثقافي، المنتجة لمعنى ولقيم المواطنة، الضامنة للارتقاء الاجتماعي، المؤهلة للنخب والأطر الفاعلة في أوراش التنمية؛

مدرسة تسهم في توطيد مكانة المغرب في مجتمع المعرفة وتمكن المغرب والمغاربة من الانفتاح الإيجابي على العالم، عن طريق الانخراط في حركية البحث العلمي والابتكار على المستوى الدولي، وتدعم امتلاك بلادنا للتكنولوجيا والتحكم فيها لنقل وإنتاج المعرفة.

وأخيرا، مدرسة جديرة بعصرها، مواكبة لتطوره، متصالحة مع مجتمعها، يسهم في إنجاحها الجميع من أجل الجميع، وتسهم بدورها في تنمية مغرب التضامن والديمقراطية والتقدم، مغرب قادر بمدرسته ومؤشراته التنموية، على التباري مع الأمم الراقية.